

الهيئة الوطنية للمحامين بتونس

الجلسة العامة العادية للسنة القضائية 2013 / 2014

السبت 21 جوان - 2014 قصر المؤتمرات شارع محمد الخامس تونس



التقرير المالي للسنة القضائية 2013 / 2014

أمين مال الهيئة الوطنية للمحامين بتونس

الأستاذ حاتم المزور

المُحَامَاةُ مِهْنَةٌ جُرَّةٌ مُسْتَقْلَةٌ تُشَارِكُ فِي إِقَامَةِ الْعَدْلِ وَتُدَافِعُ عَنِ الْحُرِّيَّاتِ وَالْحَقُوقِ الْإِنْسَانِيَّةِ

الفصل 105 من دستور الجمهورية التونسية
والفصل الأول من المرسوم النظم للمهنة

محتويات التقرير

- 1 - تمهيد
- 2 - أهم الإنجازات
- 3 - القسم الأول : القوائم المالية
- 4 - القسم الثاني : الإيضاحات
- 5 - خاتمة التقرير المالي

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة العمداء الأجلاء ،

زميلاتي الفضليات ،

زملائي الأفاضل،

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 51 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 بتاريخ 2011/08/20 المنظم لمهنة المحاماة يشرفني أن أتقدم إليكم بالتقرير المالي للهيئة الوطنية للمحامين بتونس للسنة القضائية 2013-2014.

زميلاتي، زملائي،

لقد كانت السنة القضائية 2013/2014 سنة إستثنائية من الناحية المالية وذلك بعد إجراء الإنتخابات الفارطة ودخول الهيكل الجديدة للهيئة والفروع حيز التنفيذ بموجب المرسوم المنظم للمهنة، إذ أنه تم فيها تهيئة 8 مقرات فروع و10 مكاتب محامين بمختلف محاكم الجمهورية، وقد كان علينا إنتداب موظفين جدد، وتوفير التجهيزات وأدوات العمل الضرورية لكل فرع، كما كان علينا تعويض الموارد الكبيرة التي كانت تدخل لحساب الهيئة من جهة معاليم الترسيم لعدد محترم من الزملاء سنويا، وذلك بالحرص على تحسين إستخلاص الإشتراكات من جهة وبترشيد المصاريف والضغط على الأعباء وحسن التصرف عند إقرار صرف أي مبلغ من جهة أخرى وذلك ضمانا للمعادلة التي حرصنا على تحقيقها وهي الإستمرار في تنفيذ برنامج تهيئة كافة مكاتب المحامين وتجهيزها بكافة المحاكم

توفيرا للظروف اللائقة بعمل المحامين دون أن يؤثر ذلك على الإلتزامات المالية للهيئة وتوازاناتها.

التزمت وزملائي أعضاء مجلس الهيئة منذ انتخابنا ببذل أقصى الجهد لمزيد اصلاح طرق التصرف بما يضمن الشفافية والجدوى وقد قمنا منذ بداية السنة القضائية بتحديد ميزانية تقديرية واجتمعت اللجنة المالية للهيئة الوطنية للمحامين وأقرت الإعتمادات المرصودة لكل فرع في باب التصرف وباب التجهيز، و قد نجحنا والحمد لله في إرساء منظومة إدارة وتصرف ومراقبة عصرية وفي ترشيد النفقات والمصاريف عبر ما اتخذته مجلس الهيئة من إجراءات إتباع قواعد التصرف السليم وبناءا على ذلك تم إحترام الآليات التالية :

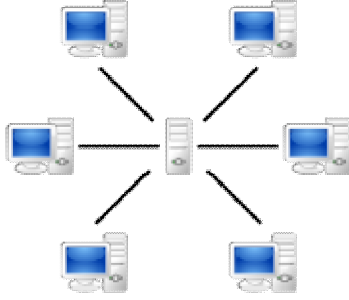
- إخضاع شراعات الهيئة إلى قاعدة العروض المتعددة على أن لا تقل عن ثلاثة.
- إخضاع كل المصاريف الى قرارات مجلس الهيئة مع إذن بالصرف ممضى من العميد وأمين المال والمدير المالي والإداري طبقا لتلك القرارات.
- العمل دائما بمبدأ الإمضاء المزدوج من طرف العميد وأمين المال في الصكوك وأذن التحويل (المرتبات) وذلك تكريسا لقواعد التصرف السليم وضمان الشفافية.
- الإلتزام بالإيداع الدوري يوميا في البنك لكل ما يتجمع من أموال في إدارة الهيئة.
- إتمام كل النفقات بواسطة صكوك بنكية غير قابلة للتظهير ممضاة من طرف أمين المال والعميد.
- تركيز برمجة إعلامية مزدوجة تغطي إدارة الهيئة والفروع وتمكن من متابعة كل العمليات المالية المجراة بحيث أصبح تسجيل جميع عمليات إستخلاص الإشتراكات أنيا ولا تقبل الخطأ ضمانا لحقوق الزملاء.

وقدمكنّا ذلك من ضمان التصرف المالي السليم وذلك بالتوقي من كل سهو أو خطأ وضمان المراقبة اليومية والآنية لحسابات الهيئة دخلا وصرفا.

أهم إنجازات مجلس الهيئة الوطنية للمحامين



ربط المنظومة الإعلامية بالإدارة المركزية للهيئة



بالفروع الجهوية للمحامين



تجهيز وتأثيث مقرات الفروع الجهوية للمحامين

تهئية	مكتبة المحامين ومقر الفرع بقفصة	تهئية	مكتبة المحامين ومقر للفرع بالمنستير	تهئية	مكتبة المحامين بسوسة
تهئية	مكتبة المحامين ومقر للفرع بسبيدي بوزيد	تهئية	مكتبة المحامين بن عروس	تهئية	مكتبة المحامين بسليانة
تهئية	مكتبة المحامين ومقر للفرع بجندوبة	تهئية	مكتبة ومقر لفرع المحامين بالقصرين	تهئية	مقر ومكتبة المحامين بنزرت
تهئية	مقر ومكتبة المحامين بقابس				



إنخفاض مبلغ الإشتراكات غير الخالصة

إرتفاع نسبة إستخلاص الإشتراكات



✓ خلاص قسطين من قرض الصندوق بقيمة 137.986.071 د.ت .

✓ ربط المنظومة الإعلامية مع صندوق تقاعد المحامين .

✓ موقع واب شامل ومتطور.

نتيجة محاسبية إيجابية للسنة القضائية 2014/2013

64 165.400 + د.ت ايجابي

مقارنة بالسنة الماضية ب - 21.400.000 سلبي

القسم الأول

القوائم المالية

أولاً : الأصول

السنة 31/05/2014	السنة 31/05/2013	الاصول
		الاصول غير الجارية
		الاصول الثابتة
76 666,010	60 560,810	الاصول غير المادية
55 589,598	50 226,665	تطرح الاستهلاكات
21 076,412	10 334,145	
2 804 948,689	2 666 731,020	الاصول الثابتة المادية
910 434,513	728 427,132	تطرح الاستهلاكات
1 894 514,176	1 938 303,888	
		الاصول المالية
1 915 590,588	1 948 638,033	مجموع الاصول غير الجارية
		الاصول الجارية
2 426 180,000	2 662 190,000	الاشتراكات الغير خالصة
2 059 820,000	2 370 510,000	تطرح المدخرات
366 360,000	291 680,000	
211 930,434	179 438,915	اصول جارية اخرى
34 240,000	34 240,000	تطرح المدخرات
177 690,434	145 198,915	
639 102,597	771 777,214	السيولة
1 183 153,031	1 208 656,129	مجموع الاصول الجارية
3 098 743,619	3 157 294,162	مجموع الاصول

ثانيا : الأموال الذاتية والخصوم

السنة 31/05/2014	السنة 31/05/2013	الاموال الذاتية والخصوم
الاموال الذاتية		
2 244 554,364	2 265 954,424	الاحتياطات
64 165,100	-21 400,060	الاموال الذاتية
		النتائج المؤجلة
		نتيجة السنة المحاسبية
2 308 719,464	2 244 554,364	مجموع الاموال الذاتية
<u>الخصوم</u>		
الخصوم غير الجارية		
660 694,883	786 459,000	القروض
660 694,883	786 459,000	مجموع الخصوم غير الجارية
الخصوم الجارية		
33 633,835	47 516,900	المزودون
95 695,437	78 763,898	الخصوم الجارية الاخرى
0,000	0,000	مساعدات بنكية وغيرها من الخصوم المالية
129 329,272	126 280,798	مجموع الخصوم الجارية
790 024,155	912 739,798	<u>مجموع الخصوم</u>
3 098 743,619	3 157 294,162	مجموع الاموال الذاتية والخصوم

ثالثا : النتيجة الصافية للسنة

السنة 31/05/2014	السنة 31/05/2013	
		الايادات
134 750,000	180 500,000	معاليم الترسيم
1 606 790,000	1 514 470,000	الاشترابات
15 310,000	13 550,000	البطاقات المهنية
10 620,000	10 000,000	الشارات
73 889,500	72 894,153	ايرادات مختلفة
1 841 359,500	1 791 414,153	مجموع الايرادات
		اعباء الاستغلال
79 071,555	59 741,607	مشتريات التموينات المستهلكة
687 437,706	580 565,592	اعباء الاعوان
-123 319,686	294 529,566	مخصصات الاستهلاكات والمدخرات
1 118 726,453	874 921,030	اعباء الاستغلال الاخرى
1 761 916,028	1 809 757,795	مجموع اعباء الاستغلال
15 278,372	3 056,418	اعباء مالية
64 165,100	-21 400,060	النتيجة الصافية للسنة

جدول التدفقات النقدية 2014/05/31

التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال		147 412,369
النتيجة الصافية		64 165,100
تسويات بالنسبة ل		
الاستهلاكات والمدخرات		-123 319,686
تغييرات :		
المخزونات		
المستحقات		236 010,000
اصول اخرى		-32 491,519
المزودون وديون اخرى		3 048,474
التدفقات النقدية المتصلة بانشطة الاستثمار		-154 322,869
الدفعات المتأتية من اقتناء اصول ثابتة		-154 322,869
التدفقات النقدية المتصلة بانشطة التمويل		-125 764,117
التمويلات المتأتية من القروض		-125 764,117
حصص الارباح وغيرها من انواع التوزيع		0,000
تغيير الخزينة		-132 674,617
الخزينة في بداية السنة المحاسبية		771 777,214
الخزينة في نهاية السنة المحاسبية		639 102,597
تغيير الخزينة		-132 674,617

القسم الثاني

الإيضاحات

أولا : إيفاحات الأصول

تتمثل الأصول الراجعة للهيئة في أصول غير جارية (أولا) وأصول جارية (ثانيا)

أولا : الأصول غير الجارية

وهي تتمثل في أصول غير مادية (أ) وأصول مادية ثابتة (ب) :

أ- الأصول الغير مادية :

الأصول غير المادية وتتمثل في البرمجيات المعلوماتية : 76 666.010 د.ت
تطرح الإستهلاكات (البرمجيات الإعلامية) : 55 589.598 د.ت

الحاصل : 21 076.412 د.ت

ارتفعت الاعتمادات المخصصة للبرمجة المعلوماتية هذه السنة بنحو 27% حيث تم ربط جميع الفروع بالمنظومة المعلوماتية بالادارة المركزية واصبح كل فرع بإمكانه تحيين المعطيات الخاصة به حينيا وفوريا (مراقبة المباشرة، تغيير العناوين، الحصول على البطاقة المهنية، بالاضافة الى خلاص الاشتراكات) وبذلك تم الربط مع صندوق الحیطة والتقاعد للمحامين بحيث اصبحت القاعدة البيانية لجدول المحامين للهيئة مرتبطة بالصندوق وهذا الاجراء مكن الصندوق من المتابعة الحينية لقرارات الإحالة على عدم المباشرة أو قرارات الترسيم والرجوع للمباشرة وبالتالي مراقبة المتمتعين بالخدمات المسداة من طرفه.

كما تم التعاقد مع شركة مختصة في البرمجة المعلوماتية لانجاز موقع شامل خاص بالهيئة يكون بالاضافة الى صبغته الاعلامية والابخارية لانشطة مجلس الهيئة والمحاماة عموما موقع خدمات فالسادة الزملاء بإمكانهم من الان طلب الخدمة عن بعد (شهادات مهنية، بطاقات، تغيير عناوين، خلاص اشتراكات) مما سيمكننا من تحسين سرعة الخدمات الادارية المسداة للمحامين وبالتالي المساهمة في تركيز إدارة عصرية للهيئة الوطنية للمحامين .

الأصول الثابتة المادية بعد طرح الاستهلاكات وتتمثل في : 1 894 514.176 د.ت

مبنى دار المحامي : 1 803 485.040 د.ت :

بلغت القيمة الجمالية لدار المحامي إلى حدود 2014/05/31 مبلغا قدره 1.803.485,040 دينار أي بزيادة قدرها 66.636,556 دينار بالمقارنة بالسنة الماضية وهذا المبلغ يمثل تكملة اتمام اشغال التوسعة والترميم التي انطلقت في منتصف سنة 2011 مما مكننا خلال هاته الفترة من استغلال جميع قاعات الاجتماعات واحتضان أنشطة متنوعة للهيئة طيلة السنة القضائية الحالية واستغلال المكتبة التي تم تركيزها حديثا .

2- معدات مكتبية واعلامية للإدارة المركزية : 742 538.607 د.ت

بلغت قيمة التجهيزات والمعدات والأثاث للإدارة المركزية إلى حدود 2014/05/31 : 742 538.607 أي بزيادة 4% وهي نسبة ضعيفة باعتبار وان التركيز قد توجه للفروع المستحدثة هذه السنة كما ستلاحظون .

3 – معدّات مكتبية واعلامية وأثاث خاصة بالفروع : 258 925.042 د.ت

ارتفعت نسبة الزيادة في هذا الباب بحوالي 23% وهذه النسبة مرتفعة ذلك انه تم اقتناء جميع التجهيزات الادارية والاعلامية من مكاتب واجهزة معلوماتية لجميع مقرات الفروع الجديدة وعددها تسعة وكذلك تجديد تجهيزات الفروع القديمة وعددها ثلاث .

تطرح الإستهلاكات الجمالية للأصول الثابتة 910 434.513 د.ت

ثانيا : الأصول الجارية

الأصول الجارية الأخرى : 177 690.434 د.ت

وتشتمل على :

(1) دائنون مختلفون: 79 992.802 د.ت

(2) قروض للأعوان: 131 937.632 د.ت

واصلت الهيئة اسنادها قروضا او تسبقات ماليا لموظفي الادارة وبقرار من المجلس على ان يتم خلاصها على أقساط تخصم من مرتباتهم الشهرية وتتمثل نسبة الزيادة بحوالي 8% باعتبار وان المبلغ الممنوح لا يمكن ان يتجاوز الاربع الاف دينار للموظف في اقصى الحالات وخاصة منها الحالات المرضية او الطارئة.

- تطرح المدخرات 34.240,000 د.ت

(3) الاشتراكات الغير خالصة:

مجموع الاشتراكات الغير خالصة حتى 2014/05/31:

2.426.180,000 د.ت

تطرح المدخرات – 2 059 820.000 د.ت

مجموع الاشتراكات الغير خالصة بعد طرح المدخرات

366 360 .000 د.ت

- حققنا هذه السنة ولأول مرة في تاريخ الهيئة الوطنية للمحامين إنخفاضا في مقدار الإشتراكات غير الخالصة من 2.662.190 د.ت إلى 2.426.180,000 د.ت أي بنسبة 10% وذلك رغم الظروف الصعبة التي يعيشها المحامون، وقد كان ذلك نتيجة حرص إستثنائي من طرف إدارة الهيئة من جهة بربط الخدمات بخلاص الإشتراكات وتقبل الزملاء مشكورين للقيام بواجبهم في خلاص الإشتراك عند قيام الموظفين بزيارات ميدانية لكافة الجهات.

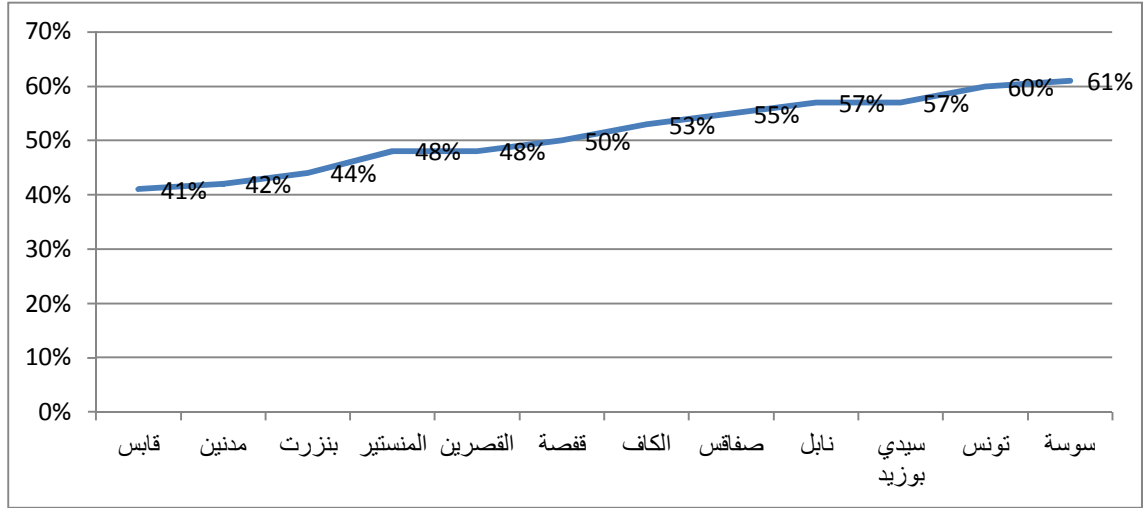
جدول الإشتراكات غير الخالصة حسب الفروع الجهوية

عدد	الفرع	عدد المحامين المباشرين	الإشتراكات غير الخالصة	نسبة الإشتراكات غير الخالصة وطنيا
1.	تونس	4355	1.293.320,000	% 53
2.	بنزرت	354	83.220,000	% 3
3.	نابل	395	111.825,000	% 5
4.	سوسة	789	314.910,000	% 13
5.	المنستير	392	113.530,000	% 5
6.	صفاقس	703	232.800,000	% 10
7.	قفصة	131	31.830,000	% 1
8.	قابس	128	32.910,000	% 1
9.	مدنين	251	62.650,000	% 3
10.	الكاف	294	84.410,000	% 3
11.	القصرين	89	24.650,000	% 1
12.	سيدي بوزيد	114	40.065,000	% 2
13.	جملة الإشتراكات غير الخالصة		2.426.180,000 د.ت	% 100

تبلغ الاشتراكات غير الخالصة الى حدود 31 ماي 2014 مبلغا قدره **2 426 180.000** وقد انخفض هذا المبلغ لأول مرة في تاريخ الهيئة بمقدار 236 010 اي بنسبة 10% حيث كانت الاشتراكات الغير خالصة في السنة الماضية في حدود 2.662,190 دينار وهذا الانخفاض كان نتيجة تطبيق الفصل 18 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011 والمتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، والذي تمت بمقتضاه إحالة مجموعة من الزملاء تخلّدت بدمتهم إشتراكات غير خالصة على عدم المباشرة، وذلك بعد التنبيه عليهم طبق القانون وقام كثير منهم بتسوية وضعياتهم وارجاعهم للمباشرة وكذلك الحملة الكبيرة التي قامت بها الهيئة في جميع الجهات لاستخلاص الاشتراكات الغير خالصة مما مكننا من استرجاع التوازن المالي الوقتي للهيئة حتى تقوم بواجباتها المهنية في احسن الظروف وتتمكن من خلاص اجور الموظفين.

جدول بياني للإشتراكات الغير خالصة حسب الفروع الجهوية

الفرع	مبلغ الإشتراكات الواجب دفعها	المبلغ المدفوع	نسبة الإشتراكات غير الخالصة حسب الفروع
تونس	2.152.535,000	859.155.000,000	60%
بنزرت	190.920,000	107.700.000,000	44%
نابل	196.525,000	84.700.000,000	57%
سوسة	519.670,000	204.760.000,000	61%
المنستير	238.475,000	124.945.000,000	48%
صفاقس	422.080,000	189.280.000,000	55%
قفصة	63.610,000	31.780.000,000	50%
قابس	79.550,000	46.640.000,000	41%
مدنين	148.015,000	85.365.000,000	42%
الكاف	160.700,000	76.290.000,000	53%
القصرين	50.990,000	26.340.000,000	48%
سيدي بوزيد	70.325,000	30.260.000,000	57%

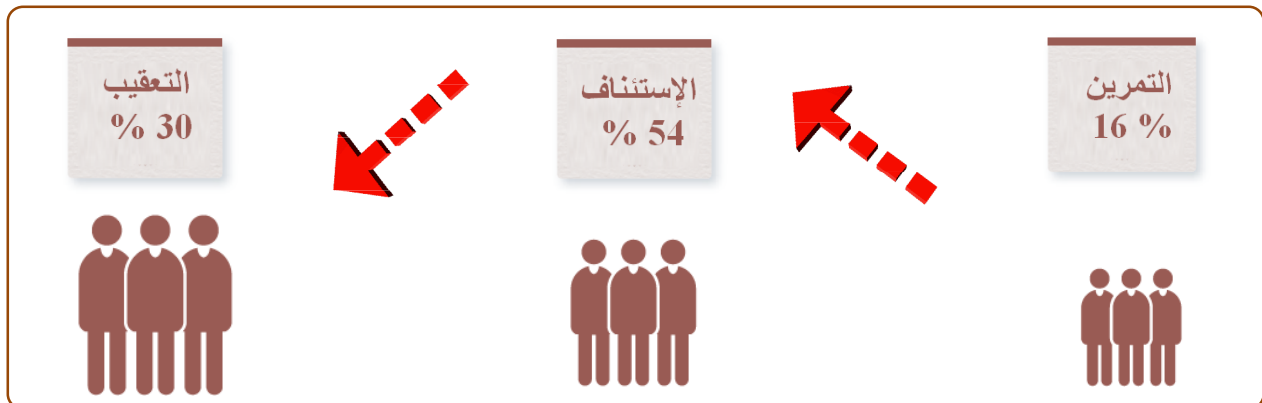


نسبة الاشتراكات الغير خالصة حسب الفروع

ويبرز الجدول التالي مقدار ونسب الاشتراكات الغير مقبوضة بالنسبة للأقسام الثلاثة:

القسم	المبلغ	النسبة
التمرين	398 010.000 د.ت	% 16,00
الاستئناف	1 319 845,000 د.ت	% 54,00
التعقيب	708 325,000 د.ت	% 30,00
المجموع	2.426.180,000 د.ت	% 100

ومما نلاحظه في قراءة هذا الجدول أن نسب الاشتراكات الغير خالصة في قسم الاستئناف تكون دائما الأعلى وذلك بالمقارنة مع باقي الأقسام (% 54,00) وربما يعود ذلك للظروف المادية الصعبة التي تواجهها هذه الشريحة من المحامين بسبب فتح المكاتب بعد الترسيم وتطور الأعباء والمسؤولية العائلية أو كفالة الوالدين علما أن الكثيرين من الزملاء المرسمين بقسم الاستئناف ينتظرون ترسيمهم بقسم التعقيب لخلاص جميع الاشتراكات المتخلدة بذمتهم.



أرصدة الهيئة بالبنوك والمؤسسات المالية

639.102,597+ د.ت

مفصلة كالاتي :

المبلغ	البنك	
958.479 د.ت	التجاري بنك	
118 661.685 د.ت	البنك العربي لتونس	
298 092.538 د.ت	بنك تونس العربي الدولي	
1.784,795 د.ت	بنك الأمان	
187,292 د.ت	الشركة التونسية للبنك	
2.546,998 د.ت	البنك التونسي	
216 870.810 د.ت	الخزينة	
639.102,597 د.ت	الرصيد الجملي للسيولة	

مجموع الأصول : 3 098 743.619 د.ت

إيضاحات الأموال الذاتية والخصوم

أولا الأموال الذاتية للهيئة : 2 308 719.464 د.ت

وتتمثل في :

- الإحتياطيات : 2 244 554.364 د.ت

- نتيجة السنة المحاسبية : 64 165.100 د.ت

ثانيا الخصوم : 790.024,155 د.ت

تفصيل الخصوم :

- باقي قرض صندوق تقاعد المحامين : 660 694.883 د.ت

- المزودون : 33 633.835 د.ت

- خصوم جارية اخرى : 95 695.437 د.ت

مجموع الأموال الذاتية والخصوم : 3.098.743.619 د.ت

إيضاحات حول النتائج

• مجموع الإيرادات المقبوضة والغير مقبوضة: 1 841 359.500 د.ت

وتتمثل في إيرادات معلوم الترسيم وإيرادات الاشتراكات وإيرادات البطاقات وإيرادات الشارات وإيرادات كراء دار المحامي ونادي المحامين بسكرة وإيرادات أخرى .

أ - إيرادات الترسيم : 134.750,000 د.ت

بلغت إيرادات الترسيم خلال السنة القضائية الحالية 134 750.000 دينار
أي بانخفاض قدره 25% حيث اقتضت مطالب الترسيم على القضاة المحالين على التقاعد باعتبار وانه ليس هناك من خريجي معهد المحاماة .

ب - إيرادات الاشتراكات لجميع الفروع: 1.606.790,000 د.ت

أي بزيادة حوالي 5% فقط باعتبار انخفاض عدد المرسمين بجدول المحامين.

ث - إيرادات البطاقات المهنية : 15.310.000 د.ت

تم إنجاز 1531 أي ما يمثل نسبة 19% من مجموع المحامين.

ج- إيرادات شارات السيارات: 10.620,000 دينار

وهذا المبلغ دون اعتبار 500 شارة موجودة بالخرن حيث تم هذه السنة بيع 315 شارة سيارة خاصة بالزملاء، وقد وقع هذه السنة المحافظة على نفس النوعية من الشارات التي سعى مجلس الهيئة أن تكون لائقة ومصنوعة من خامات رفيعة.

ح - إيرادات أخرى : 73 889.500 د.ت

وهي تتمثل في :

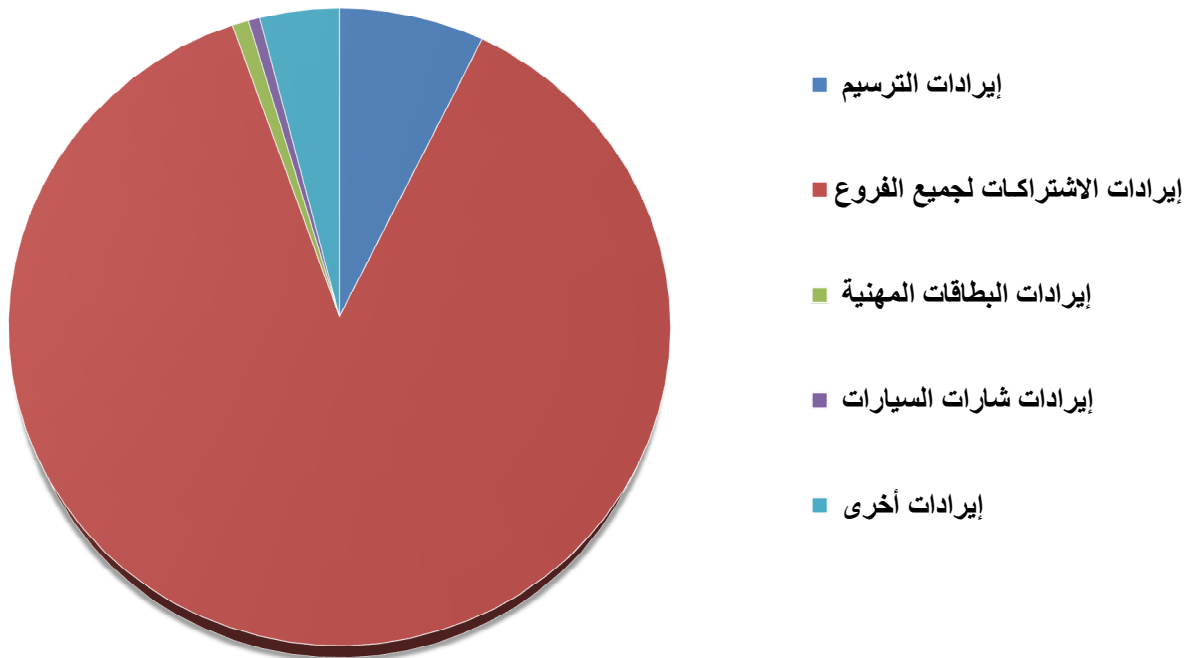
* إيرادات أكرية : 800.000 د.ت

* فوائض بنكية وإيرادات تجميد : 881.695 د.ت

* إيرادات ندوة الحمامات ومداخل الإستشهار **Sponsoring** 72 207.805 د.ت

مجموع الإيرادات : 1.841.359.500 د.ت

وكما سبق توضيحه وبحرص من مجلس الهيئة الوطنية للمحامين في مزيد تعصير الإدارة المالية، تم ربط المنظومة الإعلامية بإدارة الهيئة والفروع بمنظومة محاسبائية متطورة بحيث أصبحت العمليات المالية تدرج أوتوماتيكيا في المنظومة المحاسبائية، وفي ذلك تسهيل لعملية المراقبة والمتابعة وتأمين لجميع العمليات المالية التي تقوم بها جميع الفروع الجهوية الاثنى عشر لفائدة الإدارة المركزية للهيئة الوطنية للمحامين.



أعباء الاستغلال

أ) مشتريات التموينات المستهلكة : 79 071.555 د.ت

وتتمثل في /

1) اللوازم المكتبية : 48 565.955 د.ت

وتخص المصاريف المبذولة في هذا الباب شراء الحاجيات من مختلف الأدوات والمستلزمات المكتبية لفائدة إدارة الهيئة الوطنية للمحامين بتونس أي بزيادة حوالي 6% بالرغم من تحمل الهيئة في هاته السنة للنفقات الخاصة بالفروع المستحدثة .

2) شراء سيارات سيارات : 10 388.800 د.ت

والتي سيقع بيعها لاحقا للسادة المحامين لفائدة صندوق الهيئة .

3) الكهرباء : 18 062.300 د.ت

أي بزيادة حوالي 100 % نتيجة تشغيل مكيف الهواء المركزي بدار المحامي وخاصة اثناء تنظيم الانشطة (التكوين,الملتقيات) وارتفاع اسعار الكهرباء.

4) الماء : 2 054.500 د.ت

وتخص فواتير استهلاك الماء لإدارة الهيئة بدار المحامي

ب - أعباء الأعوان : 706.687 437 د.ت

ارتفعت اجور الموظفين بنسبة 22% وذلك نتيجة تركيز نواة إدارة بكل من الفروع الجهوية الاثنى عشر وخاصة منها الفروع التسعة المستحدثة مما نتج عنه زيادة في حجم الأجور بمقدار 106.872,114 د.ت وقد إنطلق العمل فعليا في كل الفروع، وقد سارع مجلس الهيئة في تركيز هاته النواتة نظرا لبعد المسافة بين المناطق المذكورة ومقرات الإدارة المركزية.

ج- مخصصات الاستهلاكات : 187 370.314 د.ت

ح - رجوع في مبلغ المدخرات (reprise sur provisions) : 310 690.000 -

يمثل حساب الرجوع في مبلغ المدخرات المخاطر المتعلقة بعدم استخلاص الاشتراكات المتخلدة بذمة السادة المحامين ويمثل الانخفاض الكبير هذه السنة في هذا الحساب انخفاض نسبة خطر خلاص هاته الاشتراكات حيث انخفض مبلغ الاشتراكات غير الخالصة بنسبة 10% وهي نتيجة إيجابية مرتبطة بنجاح الحملة التي نظمتها الهيئة خلال شهري أفريل وماي من هاته السنة وساهم في نجاحها كل رؤساء الفروع حيث وجد موظفي الادارة كل الترحيب وحسن الاستقبال والتسهيلات الضرورية من طرفهم.

* أعباء الاستغلال الأخرى : 1 118 726.453 د.ت

وتشتمل على :

1- التوثيق : 14 096.220 د.ت

وتشتمل على مبلغ يقدر ب 10.500,000 دينار ثمن تسجيل جلسات المحاكمة في قضايا شهداء الثورة .

2- طبع مجلة المحاماة : 5 942.000

3- صيانة وإصلاح : 29 150.606 د.ت

وتمثل مصاريف صيانة وإصلاح مقر الادارة بدار المحامي وبمقر الهيئة ومبلغ صيانة البرمجيات المعلوماتية لشركة افريكا صوليسين وكذلك خلاص فاتورة قديمة متخلدة بذمة الهيئة بمبلغ 4.225,090 دينار لفائدة شركة اطلس للمعلوماتية.

4- مصاريف تهيئة مقرات الفروع والمكاتب : 178 069.859 د.ت

تم إقرار مصاريف تهيئة وتجهيز مقرات ومكاتب الفروع، وقد خصصت الهيئة هذه السنة اعتمادات استثنائية وكبيرة وتحملت مصاريف تهيئة الفروع وخاصة منها الجديدة وتتمثل المبالغ المدفوعة إلى حد 31 ماي 2014 في :

● صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين ومقر الفرع بقفصة : 41.229,136 دينار

● صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين بالمنستير : 10.000,000 دينار

- صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين بسوسة : 10.000,000 دينار
- صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين بجندوبة : 29.248,015 دينار
- صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين بسيدي بوزيد : 29 145.428 دينار
- صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين بن عروس : 10 779.000 دينار
- صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين سليانة : 6 136.300 دينار
- صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين بنزرت : 16 520.000 دينار

وذلك دون اعتبار مبلغ 18 000 دينار وقع خلاصهم في شهر جوان 2014

- صيانة وأشغال وتهيئة مكتبة المحامين بقابس : 25 011.380 دينار

ملاحظة : لم نأخذ بعين الاعتبار تسبقة بـ 5 آلاف دينار لتهيئة مقر الفرع الجهوي ببزرت ومبلغ 5 آلاف دينار لتهيئة مقر الفرع الجهوي بالقصرين.

5- مصاريف تكليف ومنح 84 728.746

وهي تتمثل في :

- إرجاع المصاريف التي بذلها الزملاء الذين تطوعوا لنيابة مجلس الهيئة مجانا : 3.178,000 د.ت
- منحة الأستاذ المكلف بالإشراف على مركز الدراسات والبحوث للمحامين التونسيين 9.400,000 دينار
- منحة السيد العميد وذلك تطبيقا للمرسوم المنظم لمهنة المحاماة ولقرار مجلس الهيئة الذي حدد مبلغ 5 آلاف دينار خالي من الأدعاءات منحة لعميد المحامين طيلة فترته النيابة : 64.702.000 دينار.

6- إعلانات بالصحف : 65,400 د.ت

وتمثل مصاريف الإعلان بالصحف عن مواعيد الجلسات العامة والجلسات العامة الخارقة للعادة وكذلك إعلانات تهم الدورات التكوينية ونعي الزملاء المتوفين وغيرها.

7- مصاريف تنقل : 21.090.200 د.ت

وهي تمثل معالم تنقل اعضاء مجلس الهيئة طبق قرار مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، وأعضاء مجلس التأديب، وكذلك معلوم تنقل الموظفين داخل الجهات لاستخلاص الاشتراكات غير الخالصة.

8- معالم كراء مقر الفرع بالكاف : 9 034.694 دينار

9- مصاريف المهّمات الخارجية : 44 023.260 د.ت

وذلك بنسبة انخفاض قدرها 38% بالمقارنة بالسنة الماضية. ونتج ذلك عن ترشيد المصاريف بالإكتفاء بممثل وحيد عن الهيئة في كل مهمة خارجية هامة والإعتذار عن الحضور في الأخرى.

10- تذاكر المهّمات الخارجية : 25 576.900 د.ت

خلاص تذاكر السفر الخاصة بمشاركة العميد وأعضاء مجالس الهيئة والفروع وعضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في الأنشطة سالفة الذكر.

11- نفقات إستقبال وإقامة ضيوف الهيئة : 20 609.927 د.ت

بمناسبة الدورات التكوينية والافتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين، تم استقبال ممثلين عن اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي للمحامين ونقابات عربية وأروبية وافريقية.

12- نفقات افتتاح محاضرات التمرين والندوة الدولية بالحمامات : 88.210,3009 د.ت

وهذا المبلغ يشمل كلفة سكن المحامين ومراقبيهم بالنزل (تجدون في باب المداخل مداخل الندوة).

13- نفقات الجلسات العامة العادية والانتخابية للهيئة والفروع : 121 506.426 د.ت

شملت النفقات ضمن هذا الباب المصاريف التي بذلت بمناسبة جلسات مجلس الهيئة ، والجلسة العامة العادية للسنة القضائية 2013/2012; والجلسات الانتخابية للهيئة ولجميع الفروع الاثنى عشر.

14- إعمادات الفروع لحد 31 ماي 2014 : 279 000.000 د.ت

كان توجهنا يتمثل في الضغط على نفقات التصرف والترفيه في المقابل في نفقات تجهيز الفروع. وبذلك فقد بقيت الإعمادات المخصصة للفروع كنفقات تصرف على حالها مثل السنة الماضية رغم إرتفاع عدد الفروع في حين تضاعفت وتضخمت ميزانية ونفقات التجهيز كما تم بيانه بالصفحة 25 من هذا التقرير.

15- نفقات الدورات التكوينية و الندوات العلمية : 98 316.058 د.ت

وهي تمثل نفقات ومصاريف الدورات التكوينية التي وقع تنظيمها من طرف الهيئة ومجالس الفروع:

- بقية نفقات الدورة التكوينية في الأنقليزية التي اكتملت في هاته السنة.
- ندوة "الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان"
- ندوة "Plaidoyer pour l'Egalite des droits"
- ندوة "المحكمة الادارية ودورها في المرحلة الانتقالية"
- ندوة "الدستور التونسي بين التجاذبات والتوافقات"
- دورة "حول الوساطة وتقنيات التفاوض"
- ندوة "ضمانات الأنظمة الانتخابية"

16- نفقات الهاتف والبريد والانترنت : 40 249.253 د.ت

وهي تمثل معاليم خلاص فواتير الهاتف والفاكس والمراسلات والإرساليات القصيرة والانترنت ومما نلاحظه هو الانخفاض المسجل والمقدر ب حوالي 12% بالرغم من الزيادة في اسعار الهاتف وربط الفروع الجديدة بالانترنت.

17- منح وإعانات لبعض الزملاء والموظفين وجمعيات كرة القدم: 35.720,000 د.ت

وتتوزع كآلاتي /

- 8.220,000 د.ت منح للموظفين : مرض، إعانات اجتماعية، زفاف
- 20.000,000 د.ت منح للجمعيات الرياضية في كرة القدم
- 3.000,000 د.ت مساهمة من الهيئة الوطنية للمحامين في الإحتفال بالذكرى الأولى لوفاة شهيد الوطن والمحاماة الأستاذ شكري بلعيد.
- 1.000,000 د.ت إعانة إجتماعية لعائلة المرحومة الأستاذة نادية علوان
- 1.500,000 د.ت مساعدة لتنظيم رحلة بفرع سوسة
- 2.000,000 د.ت إعانة إجتماعية لفائدة عائلة المرحوم عاطف الجدي.

17- منح ومعلوم اشتراك لجمعيات غير حكومية : 11 504.060 د.ت

- الاتحاد الدولي للمحامين : 3 655.980 د.ت
- نقابة كتبة المحامين : 4 000.000 د.ت
- جمعية المحامين الشبان : 3000.000 د.ت
- الجمعية الدولية للمحامين IBA : 848.080 د.ت

مجموع أعباء الاسئغال : 1.761.916,028 د.ت

(27) نفقات الخدمات البنكية وفوائض قرض صندوق التقاعد : 15 278.372 د.ت

مجموع الأعباء : 1.777.194,400 د.ت

النتيجة المحاسبية للسنة القضائية 2014/2013

64.165,400 د.ت ايجابي

بالمقارنة بالسنة الماضية

كانت النتيجة سلبية بـ - 21.400.000 د.ت

← رغم أن الهيئة تولت خلاص قسطين من القرض

الراجع لصندوق الخيطة والتقاعد للمحامين.

زميلاتي ، زملائي ،

رغم إنحسار المداخل والموارد والحاجة الإستثنائية هذه السنة لصرف مبالغ إستثنائية في تأسيس الفروع، والزيادة في عدد الموظفين، وخلاص أقساط قرض الصندوق في موعدها،

فقد حققنا نتيجة محاسبائية إيجابية بفائض قدره **64.165,400 د.ت ايجابي**

وذلك باتباع سياسة ترشيد واختيار أفضل الأسعار للمزودين والضغط على مصاريف الهاتف والسفرات والترفيه في معلوم الترسيم من 500 إلى 750 د.ت للمخرجين ومن 2000 إلى 5000 د.ت لغيرهم، كالتقليص في حجم أعباء الاستغلال والتصرف بالتقليل من عدد السفرات والتظاهرات والتخفيض في قيمة منح السفر وفي مخصصات التذاكر للمكلفين بمهمة والضيوف ومصاريف الهاتف وأعباء الأعوان والصيانة، إلا أن ذلك لا يحجب وجود إشكال يجب التفكير في إيجاد الحلول له وهو إستقرار مداخل الهيئة وبقاء مبلغ الإشتراكات غير الخالصة مرتفعا من جهة أخرى وفي المقابل إرتفاع الأسعار والأجور والحاجة المتزايدة للإنفاق بتكاثر عدد الفروع والرغبة الجامعة للهيئة في تطوير الخدمات وتعميم التكوين المستمر وتحسين ظروف عمل المحامين وتطوير مكاتبهم.

وبذلك فقد رأى المجلس ضرورة السعي جديا إلى تحقيق مشروع مهم جدا فكرت فيه الهياكل المتعاقبة وسعت إلى فهم طرق عمله وإجراءاته وفوائده على المهنة بالإتعاض من التجارب المقارنة بعدد من البلدان ويتمثل هذا المشروع في إحداث

CARPA
Caisse des Règlements
Pécuniaires des Avocats

صندوق الدفعات المالية للمحامين

يضمن عائدات وفيرة تعود بالفائدة على المحاماة والمحامين مع إحترام المبادئ التي تقوم عليها المهنة وهي إستقلالية المهنة والطابع الحر لها، مع الإبقاء على إستقلالية قرار المحامي في تحديد أجرته وقيمة أتعابه، وفي إتخاذ قرار خلاص الحريف وتحديد المبلغ الذي يقع إستخلاصه من الحريف وتتولى إدارة الصندوق فقط إمضاء الشيك أو التحويل المقرر لفائدة الحريف تبعا للإذن الصادر من المحامي مع ضمان حقوقه عند الخلاف حول الأتعاب أو ما بقي منها بذمة الحريف.

كما سيتمكن هذا الصندوق من ضمان شفافية المعاملات مع إحترام السر البنكي والسر المهني للمحامي ويمنع من إختلاط الذمة المالية للمحامي بأموال حرفائه بما يحميه تجاه إدارة الجباية من إعتبار تلك الأموال أموالاً أو مداخيل خاصة بالمحامي، كما يمكن من حماية المهنة من عديد الظواهر السلبية، وفي المقابل يقع إستغلال الموارد في جميع المشاريع الإجتماعية والمهنية الجماعية الكفيلة بتطوير ظروف المحامي في عمله ومكتبه وتكوينه ومسكنه مع تقاعد تكميلي وتأمين على المسؤولية، إذ سيسمح بتمتع المحامي الشاب خاصة بمنح وقروض ميسرة لفتح المكتب ومجابهة مصاريف التجهيز والتكوين ودعم منح التساخير والإعانة العدلية، كما يمكننا كذلك من شراء عقارات أخرى لفائدة المحامين بكافة جهات الجمهورية إذ نسعى لإحداث "دار المحامي" بكل فرع من الفروع، ولم لا التخفيض من مبلغ الإشتراك السنوي في صورة توفر موارد هامة، علاوة على تمويل التكوين بالمعهد الأعلى للمحاماة بما يحقق مطلب المحامين في إستقلالية المعهد عن السلطة التنفيذية وتمكين الهيئة من الإشراف على إدارته.

وفي انتظار تحقيق ما نصبو إليه من تطوير المحاماة وتأهيلها لمواجهة المرحلة باقتدار والرفع من شأنها وتحسين صورتها يسرّني أن أقدم إليكم جميعاً، عميداً، وأعضاء مجلس الهيئة، ومجالس الفروع، وكافة الزملاء، بالشكر الجزيل عما لقيته منكم من مساعدة وتفهم، وإلى السادة المدير المالي والإداري بالهيئة، وموظفيها، وأعوانها، مركزياً وجهوياً كل التقدير لما بذلوه وبذلونه من جهد في خدمة المحاماة وإعداد هذا التقرير كما لا يفوتني أن أقدم بأسمى عبارات التقدير للزميلات والزملاء مجدداً لهم العهد على الوفاء لمبادئ المحاماة وقيمها وعلى بذل كل الجهد في خدمتهم والدفاع عن مصالحهم بشرف وأمانة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عاشت المحاماة حرة مستقلة مناضلة

الأستاذ حاتم المزيو

أمين مال الهيئة الوطنية للمحامين بتونس